



المملكة المغربية  
رئيس الحكومة

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة  
(المادة 100 من الدستور)

مجلس النواب  
الإثنين 21 رمضان 1440 (27 ماي 2019)

جواب رئيس الحكومة  
الدكتور سعد الدين العثماني

باقي الأسئلة:

"السياسة الحكومية الرامية إلى تخفيض معدل البطالة"

(الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية)

بسم الله الرحمن الرحيم،  
الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين؛

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

جوابا على السؤال المتعلق ب"السياسة الحكومية الرامية إلى تخفيض معدل البطالة"، أود التأكيد على أن الحكومة جعلت من النهوض بالتشغيل إحدى أولوياتها، باعتباره مدخلا أساسيا للتنمية البشرية ومكافحة الفقر والهشاشة. ومن هنا حرصت الحكومة على بلورة وإطلاق المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل إلى حدود سنة 2021، والذي يتميز بكونه أول مخطط وطني للتشغيل، تم إعداده في إطار مقارنة شاملة ومندمجة، مع اعتماد مخططة التنفيذية «ممکن»، وعقد شراكة مع الجهات والاتحاد العام لمقاولات المغرب لمواكبته.

وبالموازاة مع ذلك، فقد شرع في وضع وتفعيل برامج جهوية للتشغيل بتعاون مع عدد من المجالس الجهوية، وكذا إحداث لجنة لليقظة حول سوق الشغل.

إلى جانب هذا الإصلاح الهيكلي، قامت الحكومة بجملة من الإجراءات والتدابير الرامية إلى التقليل من معدل البطالة، من أبرزها:

### **I. الرفع من المجهود الحكومي في مجال التشغيل العمومي**

وهو ما تمت ترجمته من خلال إحداث 138.491 منصب شغل بقطاع الوظيفة العمومية برسم قوانين مالية سنوات 2017 و2018 و2019، مقابل 116.977 خلال فترة 2016-2012 و71.442 خلال فترة 2011-2007، وهو مجهود غير مسبوق.

### **II. مواصلة دعم البرامج النشيطة للتشغيل**

حيث ساهمت هذه البرامج في تحقيق نتائج مهمة في مجال التخفيف من حدة البطالة، من خلال:

- مواكبة تشغيل 201.241 باحث عن شغل عبر برنامج "إدماج"؛
- تسجيل 102.581 مقاول ذاتي إلى حدود نهاية أبريل 2019، مقابل 32.400 سنة 2016، أي بلوغ 103% من الهدف المسطر برسم سنة 2021؛
- تحسين قابلية التشغيل لفائدة 45.737 باحث عن شغل من خلال برنامج "تأهيل"؛

- مواكبة 5.210 حامل مشروع وإحداث 2.647 مقاولة صغيرة أو نشاط مدر للدخل عبر برنامج "دعم التشغيل الذاتي".

### III. تنفيذ بعض التدابير المحفزة على إحداث فرص الشغل لفائدة المقاولات

ويتعلق الأمر بالتدابير التالية:

- تطوير نظام "تحفيز" لدعم التشغيل من خلال رفع عدد الأجراء الذين تتحمل الدولة الالتزامات الضريبية والاجتماعية المتعلقة بهم إلى 10 إجراء عوض 5 في النظام السابق، لفائدة المقاولات والجمعيات والتعاونيات حديثة النشأة، في حدود أجر 10000 درهم عوض 6000؛

- الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للتعويضات المدفوعة من طرف المقاولات إلى الدكاترة الباحثين، في حدود 6000 درهم شهريا لمدة 24 شهرا؛

- إلغاء شرط التسجيل لمدة 6 أشهر في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات للاستفادة من إعفاءات التحويلات الاجتماعية والضريبية في عقود التدريب.

وقد ساهمت هذه التدابير والإجراءات، إلى جانب السياسات القطاعية الأخرى الموجهة لإحداث فرص الشغل ودعم تشغيل الشباب، إلى بداية تحقيق نتائج مشجعة على مستوى تراجع معدل البطالة، إذ أبرزت نتائج المندوبية السامية للتخطيط عن تراجع نسبة البطالة ما بين الربع الأول من عام 2018 والربع الأول من عام 2019، بنسبة 0.5% أي تشغيل ما يناهز 60 إلى 70 ألف عاطل عن العمل، خصوصا في صفوف العاطلين الشباب. ويمكن القول إن هذا الانخفاض، وإن كان ضئيلا، إلا أنه إذا استمر بهذه الوتيرة، فسيمكنا، في أفق سنتين من بلوغ الهدف المتمثل في حصر نسبة البطالة في 8.5%.

والحكومة عازمة على مضاعفة الجهود للحفاظ على هذا المنحى الإيجابي، وتطويره أكثر، حتى نصل إلى المستوى المنشود في هذا المجال بإذن الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.